

تحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي بين الطموح والواقع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

نتالي خالد، مسؤول شؤون اقتصادية
قسم التكامل الإقليمي، شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل



الأمم المتحدة

الاستشهاد

ESCWA

مقدمة

تغطي هذه المحاضرة النقاط الرئيسية التالية:

- الحوافز الاقتصادية والسياسية من إقامة الاتحادات الجمركية
- أسس ومقتضيات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- التقدم الحاصل في إقامة الاتحاد الجمركي العربي والمشاكل التي تعترضه
- التعرف الخارجية الموحدة
- آليات تحصيل الإيرادات الجمركية وتوزيعها
- آليات تعويض الخسائر
- خريطة طريق لتفعيل مفاوضات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي

أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على التقدم الحاصل في مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي ومختلف القضايا العالقة خاصة تلك المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
2. بلورة بعض التوصيات العملية لتسريع عملية التفاوض اعتمادًا على تجارب اتحادات جمركية أخرى من جهة وخصائص الاقتصاديات العربية من جهة أخرى.
3. المساهمة في إنعاش عملية التفاوض بصورة تمكن الدول العربية من الاطلاع على الآليات المعتمدة في عملية التفاوض وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة

الحوافز الاقتصادية والسياسية من إقامة الاتحادات الجمركية

- توسيع نطاق التجارة بين البلدان الأعضاء نتيجة للحماية الجمركية المفروضة على بقية دول العالم مما يؤدي عادةً إلى تحقيق مكاسب اقتصادية هامة لبعض الدول الأعضاء.
- حرية حركة السلع داخل الاتحاد وبالتالي رفع عمليات المراقبة على الحدود داخل الاتحاد مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف و نفقات الجمارك.
- يزداد شراء السلع بالجملة من خارج المنطقة الجمركية ليتم توزيعها بعدئذٍ إلى كل الدول الأعضاء في الاتحاد مما يؤدي الى الاستفادة من اقتصاديات أو وفورات الحجم وبالتالي خفض تكلفة السلع المستوردة والتي تعود بالفائدة على جميع الدول من منتجين ومستهلكين.
- اعتماد نظام تجاري يقوم على إزالة تدابير مراقبة الحدود خارج نقطة وصول السلع، وبالتالي إلغاء قواعد المنشأ بين الدول الأعضاء والتي تعتبر عائقًا هامًا في تطور التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.
- تحسين مستويات التجارة البينية بين الدول الأعضاء والحفاظ على مصالحها فيما يتعلق بالموارد المالية الجمركية.

الحوافز الاقتصادية والسياسية من إقامة الاتحادات الجمركية (تابع)

بالرغم من الفوائد التي قد تجنيها الدول الأعضاء في اتحادات جمركية، فإنه من غير الواقعي تشجيع الدول العربية في الاندماج في هذا المشروع الطموح دون التأكيد على:

- ضرورة استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و العمل على تنفيذ كامل بنودها
- تصوّر نموذج واقعي لتطوير مثال الاندماج الإنتاجي بين الدول الأعضاء لتفادي استخدام الاتحاد الجمركي في القضاء على بعض القطاعات الإنتاجية الوطنية والتي تعتبر ركيزة للنسيج الاجتماعي لبعض الدول الأعضاء.

استكمال أسس ومقتضيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. موائمة التشريعات في مجال التجارة مع مقتضيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، طبقاً لقرار القمة العربية سنة 2001.
2. استكمال الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وخاصة فيما يتعلق بالسلع التي تشكل أهمية اقتصادية واجتماعية للعديد من الدول الأعضاء والتي تتباين وجهات نظر البلدان الأعضاء بشأنها
 - قواعد المنشأ للمنتجات الاستهلاكية والاستثمارية وكذلك قواعد منشأ لأهم عناصر الإنتاج.
3. العمل على توحيد المواصفات الفنية والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية للسلع بالصورة التي تمكن من معاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية في جميع الدول الأعضاء وبالتالي تقليص الأثر الحمائي لهذه الإجراءات وآليات الرقابة المعتمدة في تطبيقها.
4. إعداد مشروع اتفاقية عربية حول الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة.
5. إعداد قانون وسياسة المنافسة و تنظيم الاحتكارات وإتاحة فرص المنافسة العادلة من خلال قوانين تسنها الدول العربية

التقدم الحاصل في الأعداد لإقامة الاتحاد الجمركي العربي

القسم الأول ويتعلق بالإطار العام يتضمن التعريفات، المرجعية القانونية للاتحاد والمبادئ والأسس.

تم تسجيل أكبر عدد من تحفظات الدول على فصول هذا القسم، له تأثير مباشر على تنفيذ مقتضيات الاتحاد الجمركي العربي في المستقبل.

القسم الثاني ويرتبط بوضع القانون الجمركي العربي الموحد.

تم الانتهاء من إعداد مسودة مشروع القانون الجمركي الموحد، والذي تضمن 181 مادة تتوزع على 17 بابًا، بالرغم من وجود تحفظات لعدد من الدول على العديد من مواد هذا المشروع.

القسم الثالث بتحديد التعريفات الجمركية الموحدة والضرائب غير المباشرة.

اعتمدت لجنة التعريفات الجمركية الموحدة منهجية التدرج في هذا العمل

القسم الرابع آليات الموارد المالية للاتحاد الجمركي العربي.

لم يتم التطرق إليه إطلاقًا منذ الاجتماع الرابع للجنة الاتحاد الجمركي العربي (يونيو 2006).

القسم الخامس الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي.

فقد تمت الموافقة على فصول مواد هذا القسم تضمنت تحديد جهاز الإشراف على الاتحاد الجمركي العربي (اللجنة التنفيذية للاتحاد) وصلاحياته ومهامه. وتحديد اللجان الفنية للاتحاد ومهامها

القضايا الأساسية العالقة في الاتحاد الجمركي العربي

1. تحديد التعرفة الخارجية الموحدة وآليات المرونة المرتبطة بتطبيقها،
2. آليات تحصيل الإيرادات الجمركية وإعادة توزيعها،
3. آليات التعويض أو بالأدق التضامن في توزيع الأرباح ومجابهة الخسائر،
4. تحديد قواعد منشأ عربية للتعامل مع الواردات من خارج المنطقة العربية والمتأتية من دول ترتبط معها باتفاقيات تجارية تفاضلية،
5. آلية التعامل مع الاتفاقيات التجارية التفاضلية مع بقية دول العالم والمطبقة فعلاً.

العوامل التي تؤثر في اختيار التعريفة الخارجية الموحدة

1. تفاوت الوزن الاقتصادي أو السياسي للبلدان الأعضاء بسبب اختلاف هيكلها الاقتصادي وتنوعه وارتباطه بالسوق الخارجية.
2. تباين مستويات التعريفات الجمركية الوطنية للدول العربية
3. تفاوت مستويات إلتزامات الدول العربية على المستوى الدولي وخاصة منظمة التجارة العالمية.
4. توسع إلتزامات العديد من الدول العربية مع شركاء تجاريين من خارج المنطقة العربية في إطار إتفاقيات التجارة الحرة المطبقة فعليًا أو التي مازالت بصدد التفاوض
5. تدني حجم التجارة العربية البينية والذي لم يتجاوز 12 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية العربية في أحسن الأحوال
6. إختلاف مصادر الموارد المالية لموازنات الدول العربية، ففي حين تعتمد الدول النفطية على عائدات صادرات النفط والغاز و مشتقاتها كمصدر أساسي لموارد الدولة، فإن عائدات الرسوم الجمركية الموظفة على الواردات تمثل موردًا هامًا، وفي بعض الأحيان أساسيا، من مصادر دخل الدول الغير نفطية

آليات التعويض

هناك هدفان أساسيان لآليات التعويض:

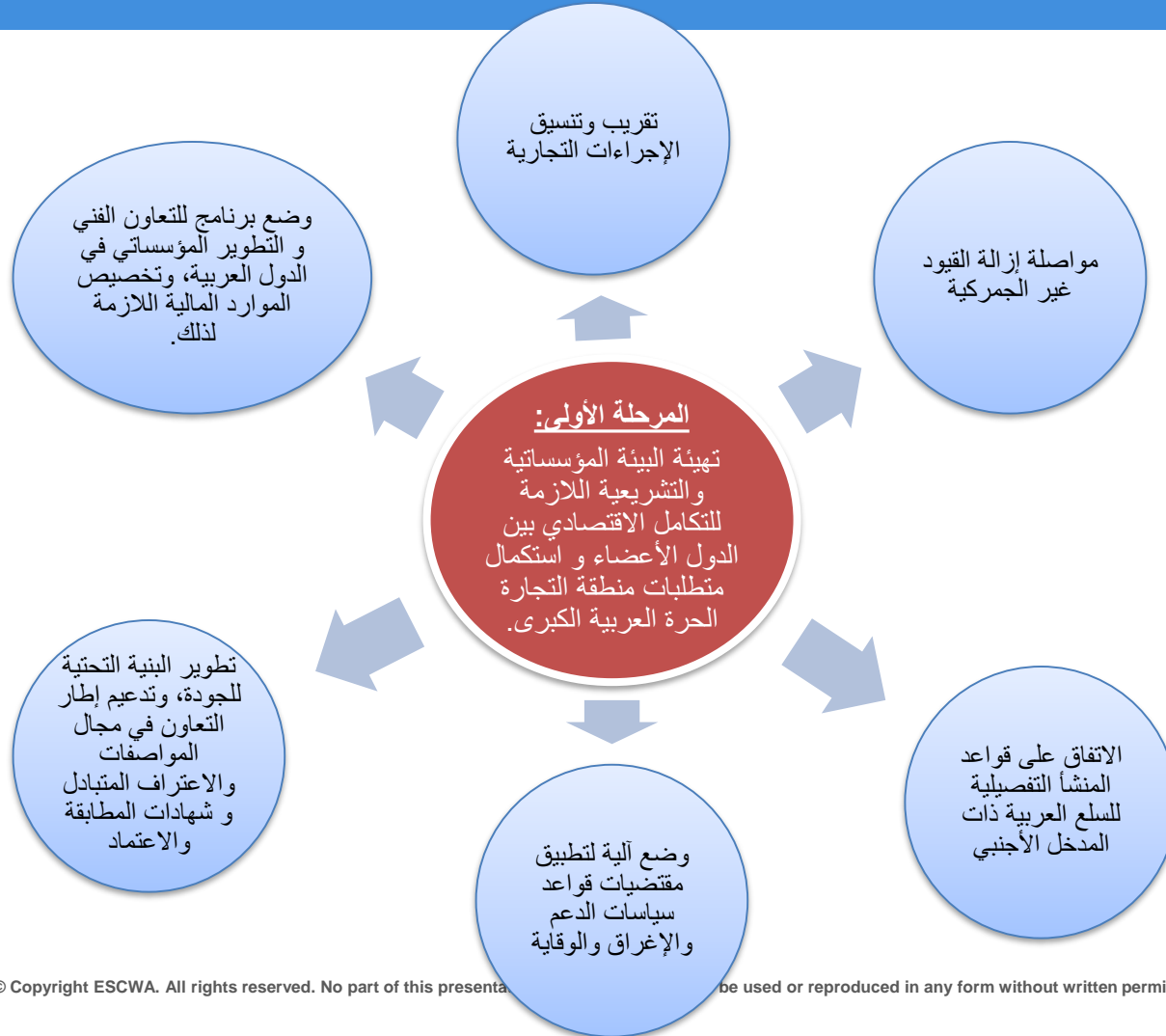
(أ) تعويض الخسائر في الإيرادات نتيجة انخفاض الرسوم المفروضة على الواردات؛

(ب) تعويض التأثيرات المتعلقة بتحويل التجارة.

أليات تعويض التراجع في الإيرادات

- إنشاء صناديق تعويض لدفع التعويضات
- اتخاذ اجراءات التنفيذ كتحديد استراتيجيات تعبئة الموارد، ومعايير دفع التعويضات، ومدة هذه العملية.
- ترتيبات التعويض أيضاً أداة لتحقيق التضامن الاقتصادي لصالح البلدان الأعضاء الأكثر فقراً بشكل خاص. لذا، يتضمن معظم هذه الترتيبات بعداً إنمائياً.
- من المهم الأخذ بعين الاعتبار لجميع الدول آثار اعتماد التعرفة الخارجية الموحدة قبل الجزم بوجود خسائر

خريطة طريق لتفعيل مفاوضات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي



خريطة طريق لتفعيل مفاوضات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي (تابع)



خريطة طريق لتفعيل مفاوضات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي (تابع)



المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي وتتضمن العديد من الإجراءات الأساسية.

خريطة طريق لتفعيل مفاوضات اطلاق الاتحاد الجمركي العربي (تابع)

- اعتماد مبدأ التدرج في اطلاق الاتحاد الجمركي لتسهيل عملية تنسيق السياسات التجارية واعتماد الآليات الضرورية لحماية القطاعات الحساسة.
- فترة إعداد وتهيأ والتي تضمنت في بعض التجارب الدولية تقديم دعم مالي وفني لتأهيل إقتصاديات الدول الأقل نمواً.
- فترة انتقالية، يتم خلالها التنفيذ التدريجي لبنود اتفاقية الاتحاد الجمركي والتي أمتدت في العديد من التجارب على فترات زمنية تتراوح بين 8 و 12 سنة.
- تنسيق السياسات القطاعية لدعم مسار التكامل الاقتصادي الحقيقي.

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



الأمم المتحدة

الاستقها

ESCWA